برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ٢٧ - ١٩٩٦/٥/٣٠

التقارير المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجزء الرابع

متابعة القرار ٥٦/١٩٩٥ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/96/7 (Part IV)

9 April 1996

ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج ا غذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذى

١- الوثيقة المرفقة مقدمة **للمجلس التنفيذى** ليستعرضها ويبدى ملاحظاته عليها.

٢- وفقا لقرارات **المجلس التنفيذى** المتعلقة بأساليب عمله التى اتخذها فى دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التى أعدتها الأمانة لتقدم للمجلس قد روعى فيها عنصرا الايجاز والسعى، لعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. يجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذى** بأسلوب عملى يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التى لن تدخر وسعا فى وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

٣- تدعو **الأمانة** أعضاء المجلس الذين يرغبون فى إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفى **برنامج الأغذية العالمى** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل إبتداء اجتماعات **المجلس التنفيذى**. إن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر فى الوثائق فى الجلسات العامة.

٤- الموظفان المسؤولان عن الوثائق هما:

المدير: B. Szynalski رقم الهاتف: ٢٢٠٣ – ٥٢٢٨

مسؤول دعم الطوارئ: F. Bravo رقم الهاتف: ٢٨٥٨ – ٥٢٢٨

٥- الرجاء الاتصال بأمين الوثائق ان كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال أو استلام الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذى** وذلك على رقم الهاتف التالى: (٢٦٤١ – ٥٢٢٨).

استجابة برنامج الأغذية العالمى لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٥٦/١٩٩٥

الجزء الأول: دور البرنامج ومسؤولياته التشغيلية

أولا – المقدمة

١ – دعا القرار ٥٦/١٩٩٥ الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ١٩٩٥/٧/٢٨ الى استعراض قدرة وكالات التنفيذ فى منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الانسانية فى حالات الطوارئ بصورة فعالة.

٢ – وقد أبلغ هذا القرار بايجاز للدورة الأربعين للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها. ويهدف القرار الى الوصول، من خلال الحوار فى مداولات الأجهزة الرياسية، الى مقترحات تؤدى، فى نهاية المطاف، الى تحسين عملية التنسيق والفعالية فى نظام الاغاثة فى الأمم المتحدة. وسوف يعد موجز لهذه المداولات سيدرج، فى نهاية الأمر، كمدخلات فى تقرير شامل يعده الأمين العام للعرض على الدول الأعضاء لاستعراضه خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التى ستعقد عام ١٩٩٧.

٣ – وهذه العملية فرصة لاستعراض دور **برنامج الأغذية العالمى** فى حالات الطوارئ، وعلى وجه الخصوص:

(أ) القيود المتصلة بقضايا الاختصاصات والموارد،

(ب) الازدواجية والثغرات والاختلالات القائمة فى النظام الحالى،

(ج) الخيارات والتوصيات الرامية الى ادخال تحسينات على قدرة برنامج الأغذية العالمى وممارساته وسياسته لتلبية الاحتياجات من المساعدات الانسانية فى المستقبل.

٤ – ويتضمن الملحق الأول النص الكامل للقرار جنبا الى جنب مع قائمة بالقضايا الاشارية. أما الملحق الثانى فيتضمن موجزا للنقاط والمقترحات الأساسية الواردة فى هذه الوثيقة [١]. وسوف يتناول برنامج الأغذية العالمى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى على مرحلتين على النحو التالى:

(١) يتبع هذا التقرير، مع تعديل طفيف، النموذج المتفق عليه بين الوكالات المشتركة فى المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات.

الجزء الأول: وثيقة تقدم الى الدورة الحالية للمجلس التنفيذى بشأن دور برنامج الأغذية العالمى ومسؤولياته التشغيلية، بما فى ذلك المجالات التى يمكن للبرنامج أن يضطلع فيها بدور أكبر فى التشغيل. ويغطى هذا الجزء القضايا ١ و٢ و٤ و٦ المحددة فى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

الجزء الثانى: وثيقة تقدم الى الدورة الثالثة العادية للمجلس التنفيذى)٢١-١٩٩٦/١٠/٢٤(بشأن قدرة برنامج الأغذية العالمى على الاضطلاع بالاختصاصات المنوطة به. وسوف يغطى هذا الجزء القضايا ٣ و٥ و٧ و١٠ من القرار المشار اليه. وسوف تتناول الوثيقة الثانية الانعكاسات الخاصة بالتكاليف والقدرة فى حالة اضطلاع البرنامج بدور أكبر بعض الشئ، وذلك فى ضوء المناقشات التى ستجرى فى الدورة القادمة للمجلس التنفيذى.

ثانيـــا – دور البرنامج ومسؤولياته التشغيلية فى المساعدات الإنسانية

)القضية رقم ٢(

٥ – تتمثل رؤية **برنامج الأغذية العالمى** فى قيام عالم يحصل فيه كل فرد، فى جميع الأوقات، على الأغذية اللازمة لممارسة حياة حافلة بالنشاط والصحة، ولذا فان السياسات التى تحكم استخدام المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج ترمى الى:)أ(انقاذ الأرواح فى حالات الطوارئ،)ب(والنهوض بمستوى تغذية ونوعية حياة أشد الفئات ضعفا فى أوقات حرجة من حياتهم.)ج(المعاونة فى تكوين الأصول وتعزيز الاعتماد على الذات لدى السكان والمجتمعات المحلية الفقيرة.

٦ – وقد سعى البرنامج الى التركيز على التدخلات التى يكون فيها للأغذية ميزة نسبية باعتبارها موردا للاغاثة والتنمية: عندما تكون الامدادات الغذائية ضرورية للبقاء على قيد الحياة، وحيثما تكون هذه الامدادات غير كافية أو لا يعتمد عليها، وحيثما تكون القوة الشرائية محدودة، وعندما لاتصل هذه الامدادات الغذائية الى الأسواق – وهذه كلها عوامل مشتركة بين جميع الكوارث الطبيعية أو تلك الناجمة عن صراع. كذلك فان الغذاء هو المورد الوحيد الذى يحقق تأثيرا تغذويا، وهو المورد الأكثر احتمالا بأن يصل الى الفقراء والنساء والأطفال.

٧ – وقد تعرضت تدخلات البرنامج بالمعونة الغذائية لتغيير ملحوظ فى الطابع خلال السنوات الأخيرة. فقد أحدثت الزيادة الشديدة فى عدد حالات الاغاثة وتعقيداتها تحولا فى ميزان عمل البرنامج حيث تحول عن التنمية الى الاغاثة، وأصبحت المشروعات الانمائية الجديدة ترتبط، فى كثير من الأحيان، بمرحلة الانتعاش من عمليات الطوارئ. ولذا، أصبح البرنامج من أهم العناصر فى الاستجابة العالمية بالاغاثة الانسانية.

٨ – ويتمثل الدور الخاص الذى يضطلع به البرنامج فى حالات الطوارئ فى:

(أ) دعم نشاطات تلافى الكوارث والتأهب لمواجهتها والتخفيف من تأثيراتها،

(ب) تلبية الاحتياجات الغذائية فى حالات الطوارئ وما يتصل بذلك من عمليات نقل ودعم لوجستى،)تقدير طبيعة وحجم الاحتياجات من المعونة الغذائية، وتعبئة الموارد وشراء الأغذية ونقلها(،

(ج) نشر المعلومـــات عـــن الاحتياجـــات مـــن المعونـــة الغذائيـــة وتدفقاتهـــا فـــى العالم،

(د) توفير خبرات ومساعدات النقل واللوجستيات، وتقدير هذه القدرات وتحسينها حيثما يكون ذلك ضروريا من أجل تسليم المعونة الانسانية بسرعة وكفاءة،

(ه) اتخاذ الترتيبات، نيابة عن الجهات المتبرعة الثنائية، لشراء ونقل الأغذية وما يتصل بها من بنود غير غذائية، ورصد عمليات توزيعها(،

(و) تنسيق جميع مصادر المساعدات الغذائية لأغراض الاغاثة،

(ز) توزيع الأغذية من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية أو توجيه عمليات توزيع الأغذية للنازحين داخليا ورصد هذه العمليات واعداد التقارير عنها،

(ح) تعزيز عملية الانتقال من الاغاثة الى التنمية،

(ط) الدعوة الى تقديم المساهمات، وتعميق الوعى العام ووضع السياسات المناسبة للمعونة الغذائية.

٩ – وادراكا من البرنامج بأنه يجرى، فى حالات الطوارئ، تهميش النساء فى غالب الأحيان، فقد قدم الالتزامات التالية: اشراك النساء بصورة كاملة فى عمليات تخطيط مساعدات الاغاثة وادارتها، وتقديم مساعدات الطوارئ التى تلبى الاحتياجات الخاصة للنساء، وتوزيع اغذية الاغاثة بصورة مباشرة على الأسر وخاصة النساء.

١٠ – وتتمثل الميزات النسبية للبرنامج فيما يلى:

(أ) تعتبر المعونة الغذائية عنصرا أساسيا فى استراتيجية الاستجابة التى تهدف الى انقاذ الأرواح. فهى موجهة توجيها ذاتيا من حيث أنها تجتذب، بصورة خاصة، أولئك الذين يحتاجون اليها حقا،

(ب) للبرنامج اختصاصات مزدوجة حيث أنه يقدم المساعدات الانمائية طويلة الأجل، ويوفر أيضا الاغاثة المباشرة من الطوارئ لانقاذ الأرواح. ويتيح ذلك للبرنامج:)١(الحد من تعرض السكان للكوارث من خلال الاضطلاع بالنشاطات الانمائية وعمليات التخفيف من تأثير الكوارث،)٢(التشجيع على الانتقال من الاغاثة الى التنمية من خلال الانتقال بالمساعدات بصورة طبيعية الى برامج الاحياء،

(ج) يستطيع البرنامج أن يستجيب بسرعة حيث انه يمتلك:)١(قدرة احتياطية مع الجهات المتبرعة والمنظمات غير الحكومية،)٢(موارد جاهزة فى مواقع متقدمة فى شكل مخزونات داخل البلدان وشحنات فى الطريق من موارد المشروعات الانمائية التى ينفذها البرنامج،)٣(أفرقة الاستجابة السريعة،

(د) يمتلك البرنامج قدرات للنقل واللوجستيات عالية التخصص، وتحقق مردودية تكاليفها وتشمل:)١(قدرات متطورة للنقل البحرى مزودة بترتيباتها التعاقدية الخاصة المعترف بها دوليا، والخبرات فى مجال نقل الحبوب السائبة، وشبكة من وكلاء الشحن، والوسطاء والمساحين والمشرفين،)٢(عمليات واسعة النطاق للنقل البرى والجوى والاسقاط من الجو،)٣(خبرات فى مجالى تعزيز واصلاح هياكل النقل واللوجستيات،)٤(خبرات فى فتح ممرات النقل فى حالات الصراع.

(ه) وتتيح اختصاصات البرنامج الواسعة التدخلات اثناء الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التى من صنع الانسان وذلك لمصلحة السكان فى بلد المنشأ، والسكان اللاجئين. ويستطيع البرنامج ان يعمل أيضا دون طلب من الحكومات مما يمكنه من تقديم المعونة فى حالات الصراع الداخلى.

(و) يحظى البرنامج باعتراف عالمى كمنسق لتعهدات المعونة الغذائية، وتسليمها وما يتصل بذلك من لوجستيات من جميع المصادر، وهو أمر يعد عنصرا رئيسيا فى ضمان مردودية تكاليف الاستجابة بمواد الاغاثة فى حالات الطوارئ،

(ز) اكتسب البرنامج خبرات متخصصة فى شراء الأغذية مما يتيح له القيام بعمليات الشراء ذات الفعالية التكاليفية على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية.

١١ – وتستند سرعة استجابة البرنامج لحالات الطوارئ، الى حد كبير، الى وجود برنامجه الانمائى. فبعد خفض النشاطات الانمائية، لا يصبح السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى أكثر تعرضا وأقل قدرة على مواجهة حالات الطوارئ فحسب، بل ان قدرات البرنامج المتمركزة فى مواقع متقدمة سوف تتقلص. وعلاوة على ذلك، فان عمليات الاحياء بعد انتهاء الطوارئ ستصبح أكثر صعوبة.

النقل واللوجستيات

١٢ – تحظى قدرات البرنامج الممتازة فى مجال النقل واللوجستيات بالاعتراف الكامل، ويستعين الكثير من الحكومات ومنظمات الاغاثة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بالبرنامج فى توفير الخبرات والمساعدات فى هذا المجال.

١٣ – ويتمثل الدور الحالى الذى يضطلع به البرنامج فى مجال اللوجستيات فى:)أ(ضمان تسليم الامدادات الغذائية لنشاطاته الغوثية والانمائية فى مختلف أنحاء العالم بأفضل السبل من ناحية التكاليف وفى الوقت المناسب،)ب(نقل الأغذية والبنود غير الغذائية والمسافرين لأغراض عمليات الأمم المتحدة والعمليات الثنائية وتلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، بحسب الترتيبات الرسمية،)ج(تنفيذ مشروعات خاصة لاقامة قدرات النقل واللوجستيات المحلية،)د(تنفيذ نشاطات للتأهب اللوجستى.

١٤ – وبغية معالجة الاختناقات الرئيسية يضطلع البرنامج، بصورة دورية، بتدخلات لوجستية خاصة بما فى ذلك ما يتصل بها من أعمال الاتصالات البعيدة، ويوفر الخدمات الاستشارية اللوجستية أو يتدخل لتحسين البنيات الأساسية للنقل واللوجستيات. وتعزز هذه الجهود عمليات بناء القدرات المحلية والتنمية بعيدة المدى من خلال تيسير حركة البضائع والسكان.

١٥ – وقام البرنامج، كجزء من جهد شامل لتحسين استجابته لحالات الطوارئ، بتنفيذ نشاطات خاصة بالتأهب اللوجستى مثل اجراء عمليات تقدير الطاقات اللوجستية والتخطيط لمواجهة الطوارئ، والترتيبات الاحتياطية ومجموعات الخدمات.

١٦ – واضطلع البرنامج بدور منسق اللوجستيات فى جهود الاغاثة نيابة عن الوكالات الأخرى فى أماكن مثل أفغانستان وأنغولا وموزامبيق والسودان. وقد شمل ذلك شراء المعدات نيابة عن وكالات التنفيذ الأخرى مثل مولدات الطاقة لمكتب مفوضية الأمم المتحة لشؤون اللاجئين. وقد أوصت كل من الدراسة التى اعدتها دول الشمال عام ١٩٩٠ والتقييم الثلاثى لبرنامج الأغذية العالمى فى ١٩٩٤ باعطاء البرنامج دورا رسميا أكبر فى أعمال اللوجستيات لأغراض الطوارئ. وأشار التقييم الثلاثى لعام ١٩٩٤ بما يلى:

"... ينبغى اتخاذ الاجراءات من جانب آليات التنسيق المركزية فى منظومة الأمم المتحدة جنبا الى جنب مع الأجهزة الرياسية للبرنامج لوضع اختصاصات البرنامج اللوجستية على مستوى المنظومة فى حالات الطوارئ على أسس رسمية ... ويمكن أن تشمل النقاط الرئيسية لهذه الاختصاصات توفير خدمات النقل، على أساس استرداد التكاليف، لوكالات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المتبرعة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية بما فى ذلك البنود الغذائية وغير الغذائية المقدمة لأغراض الاغاثة ... وحيثما يكون ذلك ضروريا ضمان عمل البنية الأساسية اللوجستية فى المناطق المنكوبة بصورة جيدة تكفى لتنفيذ عملية الاغاثة على نحو يتسم بالكفاءة ...)و(تنسيق الجوانب اللوجستية لعمليات الطوارئ فى اطار اختصاصات التنسيق الأشمل التى تضطلع بها الأمم المتحدة" التقرير الرئيسى، الصفحتان ١٠١ و ١٠٢.

١٧ – وتشير قدرات النقل واللوجستيات لدى البرنامج الى امكانية القيام بدور أوسع نطاقا فى حالات الطوارئ فى المستقبل فى:

(أ) الاضطلاع بصورة رسمية بالمسؤولية على نطاق المنظومة فى المسائل المتصلة باللوجستيات وأعمال النقل الخاصة بكل من البنود الغذائية وغير الغذائية، بما فى ذلك تقديم المساعدات للبلدان لوضع ترتيبات النقل الخاصة بها.

(ب) تقديم خدمات اللوجستيات والنقل الميدانية لأغراض البنود الغذائية وغير الغذائية التى تمولها وتوزعها فى المواقع وكالات التنفيذ الأخرى.

(ج) توسيع أشكال الشراكة فى مشروعات دعم البنيات الأساسية للنقل واللوجستيات فى مرحلة الاغاثة من حالات الطوارئ مع العناصر الانمائية الرئيسية مثل البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى.

(د) توسيع نطاق النشاطات المشتركة بين الوكالات فى مجال التخطيط للوجستيات فى حالات الطوارئ.

المدخلات غير الغذائية

١٨ – تعد المساعدات الغذائية مجرد جانب واحد من عمليات التدخل بالاغاثة. فهناك مجموعة من المجالات غير الغذائية مثل الخدمات الاجتماعية والصحية الضرورية)مثل المياه والرعاية الصحية والتعليم(، والمأوى، والدعم لادرار الدخل، تعتبر جزءا أساسيا من الاستجابة الغوثية الفعالة. وعلاوة على ذلك، تتجه المدخلات غير الغذائية، فى فترة ما بعد الطوارئ أن تكتسى قدرا أكبر من الأهمية النسبية.

١٩ – فالأغذية بمفردها ليست كافية لتلبية الاحتياجات التغذوية للمنتفعين. ففى حالات اللاجئين والنازحين على وجه الخصوص، تصبح الأغذية آلية مهمة للتبادل، بل انها فى كثير من الأحيان البند الرئيسى فى عملية التبادل. فسوف تستخدم الأغذية، على أساس أنها فى غالب الأحيان المورد الوحيد المتاح، فى تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى. ويمكن أن يكون لذلك تأثيرات سلبية عديدة: فقد تتأثر الحالة التغذوية للمنتفعين، كما أن التوسع فى مبيعات المعونة الغذائية قد يحدث اختلالا فى الاقتصاد المحلى، ويقوض الجهود التى تبذل لتعزيز الأمن الغذائى. كما أن بيع الحصص الغذائية ليس هو السبيل الكفء لتلبية الاحتياجات غير الغذائية للمنتفعين. اذ أنهم لا يحصلون الا على جزء ضئيل فقط من التكاليف التى تحملها المجتمع الدولى لتسليم الأغذية لهم.

٢٠ – وتحتاج أغذية الاغاثة التى تقدم بالطريقة العادية الى تجهيز وطهى. وأدى عدم معالجة هذه الاحتياجات الى تدمير البيئة)تدهور الأراضى، وتلوث المياه وازالة الغابات(، وتقويض الأمن الغذائى فى المدى الطويل سواء بالنسبة للسكان النازحين أو المجتمعات المحلية المضيفة.

٢١ – ومن المستصوب تحديد الشركاء الموثوق بهم والذين يمكن الاعتماد عليهم لتقديم المدخلات غير الغذائية المتصلة بتوفير الوقود والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية، والنظافة العامة وغير ذلك. ويمكن للبرنامج أن يمول ويقدم جميع البنود التى فى سلسلة الأغذية والتى تتصل اتصالا مباشرا بتجهيز الأغذية)الجراكين والوقود، والمواقد الموفرة للوقود، وأوعية الطهى(من أجل ضمان تكامل التأثير التغذوى.

٢٢ – ولئن كان البرنامج يحدد الاحتياجات من المعونة الغذائية فى العالم نيابة عن مجتمع الاغاثة الدولى، فانه لا توجد وكالة بعينها تتولى مسؤولية تحديد الاحتياجات الشاملة من البنود غير الغذائية فى حالات الطوارئ. ويستطيع نظام أفضل تنسيقا من النظام القائم حاليا، تطلب بمقتضاه كل وكالة على حدة البنود التى تدخل فى نطاق اختصاصها، أن يحدد الاحتياجات من البنود غير الغذائية، ومن ثم ييسر التخطيط وتدبير الموارد ويقضى على ازدواجية الجهود.

دور البرنامج فى عمليات التأهب والاستجابة

٢٣ – وضع البرنامج عام ١٩٩٥ اطارا مفهوميا لتحديد دوره فى حالات الطوارئ ولوضع استراتيجية للتأهب والاستجابة تجمع بين قدراته ونشاطاته الحالية، وتتكون من العناصر التالية:

(أ) تقديم المعلومات عن حالات الطوارئ المحتملة والتخطيط لها، بما فى ذلك تحليل أماكن الضعف ورسم خرائط لها، والتعاون مع نظم الانذار المبكر، وتقييم القدرات اللوجستية، وخيارات التدخل والتخطيط للطوارئ على أساس تصورات معينة،

(ب) مدخلات للاستجابة السريعة، بما فى ذلك فرق الاستجابة السريعة لدى البرنامج لوضع برامج المعونة الغذائية فى المرحلة الأولى من حالة الطوارئ، والمخزونات الاستراتيجية من الأغذية والمعدات، والترتيبات الاحتياطية)بما فى ذلك المفاوضات بشأن الحصول على الأصول الخاصة بالدفاع العسكرى والمدنى(ومجموعات الخدمات،

(ج) الادارة السليمة لحالات الطوارئ مثل الخطوط التوجيهية، ونظم المعلومات واعداد التقارير والتدريب على الاتصالات البعيدة وعلى مواجهة حالات الطوارئ من أجل تنمية الموارد البشرية.

٢٤ – يحقق مشروع تحليل الفئات الضعيفة ورسم خرائط لمواقعها، الذى ينفذه البرنامج:)أ(تحليل مدى ضعف السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائى وقدراتهم على التعامل مع الكوارث،)ب(رسم خرائط للبلدان والأقاليم التى تضم هذه الفئات،)ج(رسم خرائط لمرافق اللوجستيات الخاصة بالبرنامج، وعمليات تسليم الأغذية الجارية. ويستخدم البرنامج المعلومات المستمدة من مشروع تحليل الفئات الضعيفة ورسم خرائط لمواقعها، ويتبادلها مع شركاء الاغاثة من أجل النهوض بعملية التوجيه فى حالات الكوارث، وتحسين كل من التخطيط الاستراتيجى والطارئ، والمساعدة فى تحديد المشروعات الانمائية وتصميمها، وتوجيه القرارات المتعلقة بأعمال التشغيل والبرمجة. وينسق البرنامج عمليات الانذار المبكر التى يضطلع بها ونشاطات مشروع تحليل الفئات الضعيفة ورسم خرائط لمواقعها مع النظام العالمى للاعلام

والانذار المبكر لدى منظمة الأغذية والزراعة، ونظام الانذار المبكر عن المجاعة الذى تموله وزارة الزراعة فى الولايات المتحدة، وصندوق انقاذ الطفولة، ومشروع خريطة المخاطر فى المملكة المتحدة.

٢٥ – وقد خلصت عملية التقييم التى أجرتها الجهات المتبرعة للمساعدات الطارئة التى قدمت لرواندا الى أن الدعم المقدم لحالات التأهب)التخطيط للطوارئ وتقييم القدرات(والاستثمارات للتخفيف من اختناقات اللوجستيات لم تكن كافية شأنها شأن الموارد التى أتيحت لعمليات الاحياء والتعمير. ويمكن القول بصفة عامة انه على الرغم من أن معلومات الانذار المبكر قد أصبحت الآن دقيقة وتأتى فى وقتها المناسب بصفة عامة، فان الارادة السياسية اللازمة لتعبئة الموارد فى بداية حالة من حالات الطوارئ كانت تمثل مشكلة، وأدى التأخر فى الاستجابة الى فقد أرواح كثيرة ثم تكبد تكاليف اضافية فى نهاية المطاف.

دور البرنامج فى الانتقال الى إعادة التأهيل والتنمية

٢٦ – يستكشف البرنامج، فى أول لحظة ممكنة، فرص استخدام المساعدات الغذائية للاغاثة، ولا سيما فى سياق حالات الطوارئ الممتدة، فى الأغراض الانمائية من أجل اعادة بناء سبل المعيشة والأصول والحد من الاعتماد على المساعدات المستمرة، وتشمل الأمثلة على ذلك:

(أ) توفير فرص العمل من خلال مشروعات "الغذاء مقابل العمل"،

(ب) برامج حماية البذور لأغراض النشاطات الزراعية المرتبطة ببرامج اعادة التوطين أو الانتعاش من حالات الجفاف. وتقدم أغذية الاغاثة قبيل الحصاد من أجل تلافى استهلاك البذور فى أوقات الندرة والحيلولة دون حصاد المحاصيل قبل أن تنضج،

(ج) تلبية الاحتياجات الغذائية لفترة محدودة من أجل تشجيع اللاجئين والنازحين داخليا على الاستيطان من جديد والعودة الى الوطن أو الاندماج من جديد، وعلى تسريح الجنود، وذلك الى أن يتمكنوا من انتاج أغذيتهم بأنفسهم واكتساب دخل،

(د) استخدام الغذاء مقابل العمل، بعد انتهاء الصراعات، فى أعمال اصلاح البنية الأساسية التى دمرتها الحرب)العيادات الصحية والمدارس والطرق(، وفى الأصول الانتاجية)تطهير الأراضى وتحسينها، واقامة أحواض تربية الأسماك وغير ذلك(،

(ه) الغذاء مقابل العمل فى اقامة البنية الأساسية الريفية)الطرق لتيسير حركة السكان والبضائع، وموارد المياه مثل الآبار والبرك، واقامة السدود لتوفير مياه الرى، والتحكم فى الفيضانات، ومشروعات صيانة التربة واعادة التشجير(، والتنمية الزراعية لتيسير عملية اعادة الاندماج وتكوين أصول جديدة للتخفيف مما قد يحدث من كوارث فى المستقبل(.

(و) تقديم المعونة الغذائية بصفة مؤقتة بدلا من المرتبات للمدرسين والعاملين فى مجال الصحة وغيرهم من أجل التشجيع على استئناف الخدمات الاجتماعية الضرورية فى مرحلة الاصلاح بعد انتهاء الحرب.

(ز) الانتقال من التوزيع العام للأغذية الى)١(تغذية المجموعات الضعيفة المعيّنة لتكوين شبكات أمان اجتماعية،)٢(المشروعات الإنمائية العادية التى ينفذها **البرنامج**،

(ح) انشاء أسواق اجتماعية من خلال المتاجر التى تتعامل فى قسائم الأغذية وتوزيع الحصص وذلك من أجل حماية الفقراء من الصدمات خلال مرحلة احياء نظام السوق التجارية،

(ط) المشتريات المحلية من الأغذية واستخدام التجار المحليين فى تحويل الأغذية الى نقود، وشرائها وتخزينها ونقلها تشجيعا لعملية انتعاش القطاعات الزراعية والتجارية المحلية بعد انتهاء الصراعات.

٢٧ – ويعتبر توفير البذور والأدوات فى الوقت المناسب، خلال مرحلة الانتعاش بعد انتهاء حالة الطوارئ، عنصرا أساسيا فى استئناف انتاج الأغذية، والحد من الاعتماد على المعونة الغذائية. ويتعين على منظمة الأغذية والزراعة أن تحدد الاحتياجات من البذور بعد انتهاء حالة الطوارئ، وتحديد المواصفات الفنية للبذور والأدوات. وقد أوكل الى الوكالات مهمة تمويل وتسليم البذور والأدوات. وفى وسع البرنامج ان يشترى هذه البنود وتسليمها فى الأماكن التى تمس الحاجة اليها.

٢٨ – وغنى عن القول ان الأمن الغذائى شرط أساسى مسبق لتحقيق السلام والانتعاش الاقتصادى. وتضطلع المعونة الغذائية بدور رئيسى فى اطلاق طاقات السكان للقيام بأعمال اعادة التعمير، الا ان المعونة الغذائية لا تستطيع بمفردها أن تصل الى وتيرة من التنمية تحقق الاعتماد على الذات. ولذا ينبغى اقامة روابط أوثق مع وكالات التنمية التقليدية مثل البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى فيما يتعلق باصلاح البنية الأساسية واعادة تعميرها حتى خلال مرحلة الطوارئ فى العملية المعنية ثم بعد ذلك خلال مرحلة الانتعاش والاحياء.

تعزيز القدرة المحلية وآليات المعالجة

)القضية رقم ١(

٢٩ – يتمثل العامل المحدد الرئيسى لفعالية المساعدات الانسانية وقابليتها للاستدامة فى مدى ما تقوم به من تعزيز)أو اهدار(للقدرة المحلية وآليات التعامل مع الأزمات فى المستقبل. وتتحمل السلطات والمجتمعات المحلية، فى نهاية المطاف، مسؤولية توجيه ودفع جهود الأحياء والتنمية، ولذا فان تمكينها يعد أمرا ضروريا.

٣٠ – ويسعى البرنامج، لدى تخطيط نشاطات الاغاثة والاحياء وتنفيذها، الى اشراك المنظمات غير الحكومية المحلية، والخبراء المحليين ومجتمع المنتفعين فى تحديد أكثر الفئات احتياجا فضلا عن بناء القدرة على القيام بالنشاطات الانمائية بعد انتهاء الفترة القاسية من حالة الطوارئ. ويشمل هذا الدعم الذى يقدم للحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدات الفنية والتدريب، وتوفير المعدات، وتصميم المشروعات الرامية الى تحسين البنية الأساسية وشبكات نقل الأغذية وتخزينها ومناولتها. كما يساعد البرنامج فى اقامة القدرة المحلية فى مجال الانذار المبكر)تدريب الموظفين، مجموعات البيانات، والنظم والمعدات(من خلال نشاطات مشروع تحليل الفئات الحساسة ورسم خرائط لمواقعها.

٣١ – **آليات المعالجة**. توفر عمليات تقدير الفئات الحساسة التى يقوم بها البرنامج تفهما أفضل لآليات المعالجة. وتساعد على تصميم التدخلات لتعزيزها، وتيسر للسكان الفقراء فرصة الحصول على الأغذية والمحافظة على الأصول الرئيسية مثل الحيوانات والبذور.

٣٢ – **مشاركة المجتمع المحلى**. يسعى البرنامج الى زيادة اشراك المجتمعات المحلية فى الجوانب التالية من عمليات الاغاثة:)أ(تحديد الاحتياجات،)٢(تعميق الوعى لدى المنتفعين بالاستحقاقات الغذائية لضمان أقصى قدر من المسؤولية وعدالة التوزيع،)ج(التعاون فى تسجيل وتقدير الاحتياجات على مستوى الأسرة،)د(تصميم العمليات،)ه(تحديد معايير الاختيار والفئات

الضعيفة،)و(رصد توزيع المعونة الغذائية،)ز(تقييم البرنامج. وقد اتخذ اتصال برنامج الأغذية العالمى بالمجتمع المحلى عدة أشكال مثل عقد الاجتماعات مع كبار السن أو القيادات المحلية، والشركاء فى التنفيذ من المنظمات غير الحكومية وممثلى الرابطات القاعدية والمجموعات النسائية، والاتصال المباشر مع المستفيدين من المعونة الغذائية أو لجان مؤلفة من ممثلين عن جميع هذه الفئات.

٣٣ – ولاشك فى أن تقييم مدى التقدم فى بناء القدرات، وآليات المعالجة ومشاركة المجتمع المحلى أكثر صعوبة من تحديد عدد الأطنان من الأغذية المقدمة. غير ان هذه الجوانب لا تحظى بنفس الدعم من جانب الجهات المتبرعة. ويلتزم البرنامج التزاما رسميا باجراء تغييرات جوهرية فى سياساته وممارساته وهيكله المؤسسى من أجل معلجة مسائل المساواة بين الجنسين، ومشاركة المجتمعات المحلية، وغير ذلك من القضايا النوعية، الا انه مقيد بما لديه من قدرات.

٣٤ – وتعتمد القدرة المحلية على المعالجة وتوفير الأمن الغذائى للاجئين والنازحين، فى كثير من الأحيان، على كرم السكان المضيفين فيما يتعلق بتوفير المواراد)الأرض وغالبا البذور والأدوات والوقود والمياه وفرص العمل(. ولم تحظ تأثيرات التجمعات الضخمة للنازحين على البيئة التى يعيش فيها السكان المحليون المضيفون واصولهم وسبل معيشتهم بالاهتمام الكافى أو الدعم المالى. ولا شك فى أن الأولوية فى تخصيص الموارد ينبغى أن توجه الى انقاذ الأرواح المعرضة للخطر. ومع ذلك، فان الاخفاق فى معالجة هذه القضايا يمكن أن يؤدى الى خلق توترات فيما بين اللاجئين/ والنازحين والسكان المضيفين نتيجة للتنافس على الموارد. ولذا ينبغى التفكير فى توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية التى تقدم خلال عملية الاغاثة لتشمل أيضا السكان المحليين حيثما يكون ذلك ملائما.

ثالثـــا – القدرة على الاستجابة – سنتعرض لهذا فى الجزء الثانى

رابعـــا – الموارد – سنتعرض لهذا فى الجزء الثانى

خامسا – التنسيق

)القضية رقم ٦(

٣٥ – يضطلع البرنامج بدور مهم كمنسق للمساعدات الغذائية لأغراض الاغاثة وذلك أساسا من خلال ما يقوم به من مهام التقدير، وجمع المعلومات ونشرها بشأن الاحتياجات من المعونة الغذائية فى العالم، والادارة المحلية لبيانات التسليم والتخزين. وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لتعزيز عملية تبادل المعلومات بشأن العمليات المختلفة على المستوى الميدانى، ما زالت هناك بعض الازدواجية مما يؤدى الى تأخيرات وتنفيذ العمليات بقدر أقل من مردودية التكاليف وذلك نتيجة لتوجيه المعونة الغذائية من خلال مجموعة من الوكالات دون ابلاغ البرنامج بها.

٣٦ – ويعتمد البرنامج، لدى تخطيط التدخلات الغوثية وتنفيذها، على مجموعة واسعة من الشركاء من أجل دمج موارد المعونة الغذائية فى اطار منهج عالمى وشامل يهدف الى تلبية احتياجات الطوارئ. ويتخذ التعاون شكل تقسيم للعمل استنادا الى الميزة النسبية النوعية وتزامن مهام التخطيط وتوفير الموارد. غير أن التعاون الجيد مع العناصر الأخرى العاملة على مسرح الاغاثة لا يمكن أن يكون بديلا لآلية للتنسيق تضمن تقديم مختلف المدخلات بطريقة متسقة وفى الوقت المناسب.

٣٧ – وينبغى، من الناحية المثالية، أن يركز التنسيق على التخطيط الاستراتيجى، وتقاسم المعلومات، وتوجيه النداءات، والمساعدة فى تعبئة الموارد، ووضع سياسات موحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل، والتدريب المشترك. أما فى أوضاع الصراع، فينبغى أن تغطى ترتيبات التنسيق الاغاثة وحفظ السلام، والجوانب السياسية للعمليات.

٣٨ – غير أنه ينبغى تحقيق التنسيق بصورة سليمة من أجل تعظيم المنافع بالمقارنة بالتكاليف، والفعالية والتأثير. ويحتاج التنسيق من وجه نظر الوكالات، الى التزام باتاحة جزء كبير من وقت الموظفين، وتوفير موارد لاعداد التقارير، وعقد الاجتماعات والقيام بعمليات التقدير وتوجيه النداءات المشتركة بين الوكالات. وينبغى استكشاف السبل الرامية الى الحد من الأعباء، سواء على المستوى المركزى أو مستوى الوكالات، وذلك مثل التوسع فى استخدام التكنولوجيا المتوافرة لعقد الاجتماعات من خلال المؤتمرات من بُعد، وترشيد الاحتياجات من اعداد التقارير.

٣٩ – وأدى تعدد آليات التنسيق وطبقات صنع القرار على المستويين القطرى والمركزى، فى بعض الأحيان، الى اشاعة الفوضى والارتباك. فعلاوة على منسقى الشؤون الانسانية الذين تعينهم ادارة الشؤون الانسانية، قام الأمين العام، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغير ذلك من الوكالات، فى العديد من المناسبات، بتعيين مبعوثين خاصين.

تبادل المعلومات والاتصالات البعيدة

٤٠ – وبغية الاضطلاع بدوره فى تنسيق عمليات تسليم المساعدات الغذائية الطارئة. يعتمد البرنامج على وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المتبرعة الثنائية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن شبكته الخاصة لتوفير المعلومات الدقيقة والمستكملة. ويحتاج الأمر الى وجود نظم مشتركة للمعلومات وشبكات متماثلة للاتصالات البعيدة لتيسير تبادل المعلومات. وتظهر الآن اتجاهات جديدة ومثيرة فى مجال التعاون فى الاتصالات البعيدة المشتركة بين الوكالات. وقد شارك البرنامج فى الجهود التى يبذلها قسم الخدمات الالكترونية فى أمانة الأمم المتحدة لمعالجة مجموعة من المسائل الخاصة بتوحيد نظم الاتصالات البعيدة، والربط بينها. ويجرى الآن تنفيذ الخطوة الأولى المتمثلة فى تحديد أنواع المعدات والنظم التى تستخدمها الوكالات وذلك من خلال تطوير قواعد البيانا الخاصة بمعدات وقدرات الموجات الاذاعية HF/VHF، واستخدام القمر الصناعى INMARSAT. ويجرى العمل فى اقامة شبكة القمر الصناعى Thin-Route التابعة للأمم المتحدة لاستخدامها فى تبادل موارد الاتصالات البعيدة فيما بين الوكالات. وتتابع خيارات استخدام خدمات شبكة القمر الصناعى ذات التوصل المتعدد INTELSAT DAMA التى يجرى اختبارها ميدانيا فى الوقت الحاضر وذلك لتقليل التكاليف وزيادة الاعتماد على البث بالصوت والبيانات.

٤١ – وسوف تؤدى الجهود التى تبذلها ادارة الشؤون الانسانية لانشاء شبكة الكترونية لتبادل معلومات الطوارئ ذات الصبغة العملية فى وقت واحد، فيما بين وكالات الاغاثة، من خلال مشروع شبكة الاغاثة ReliefWeb، الى زيادة تيسير تنسيق عمليات التقدير والتخطيط والاستجابة وتعبئة الموارد من خلال الندوات المرسلة الكترونيا. وقد اشترك البرنامج بصورة كاملة فى انشاء هذه الشبكة وأعار عدد من الموظفين لادارة الشؤون الانسانية للمساعدة فى اقامة هذا المشروع المهم. وينبغى لجميع منظمات الاغاثة الدولية أن تحجز أماكن فى شبكة الانترنيت كأداة لتبادل المعلومات من خلال مشروع شبكة الاغاثة ReliefWeb.وسوف يكون من المفيد انشاء قناة خاصة للاتصال فيما بين المعنيين بالاغاثة الدولية من أجل تبادل المعلومات، بصورة سرية، عن مسائل التشغيل الحساسة، ومن الممكن انشاء مثل هذه القناة فى اطار هذه الآلية.

٤٢ – وثمة حاجة الى وجود آليات تنظيمية وخبرات ادارية لدعم مبادرات الاتصالات البعيدة وتبادل المعلومات. وينبغى وضع بروتوكولات تكميلية للاتفاق على نوع المعلومات التى يجرى تبادلها، ووتيرتها، والمستوى الذى يجرى تبادلها عنده)أى

الميدان، المكتب الاقليمى و/أو المقر الرئيسى). وقد يمكن تحقيق ذلك من خلال لجنة تنسيق الاتصالات البعيدة المشتركة بين الوكالات بالتعاون مع ادارة الشؤون الانسانية.

التعاون مع إدارة الشؤون الإنسانية

٤٣ – لقد انشئت ادارة الشؤون الانسانية، على وجه الخصوص، من أجـل النهوض بعملية التنسيق فى حالات الاغاثة فى منظومة الأمم المتحدة. وعملت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفريقها العامل ومختلف أفرقة المهمات كأجهزة لاتخاذ القرارات بشأن التدخلات المهمة، وكقنوات لوضع الخطوط التوجيهية الخاصة بالسياسات فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية لعمليات الاغاثة والخاصة بترتيبات التنسيق. وتتولى ادارة الشؤون الانسانية تنسيق عملية اعداد النداءات الموحدة وبعض بعثات التقدير المشتركة بين الوكالات وذلك بهدف الخروج باستجابة متكاملة وشاملة من جانب وكالات الأمم المتحدة)والمنظمات غير الحكومية فى كثير من الأحوال(ازاء أوضاع الطوارئ المعقدة. كما تضطلع ادارة الشؤون الانسانية بدور مهم فى جمع ونشر المعلومات من خلال مجموعة من الآليات من بينها اجتماعات اللجان وأفرقة المهمات والمطبوعات وشبكة الاغاثة ReliefWeb. وتتيح مشاركة هذه الادارة فى جمع ونشر المعلومات تحديد الثغرات فى تغطية الاحتياجات الانسانية التى تقع بين اختصاصات مختلف العناصر العاملة. غير ان سد هذه الثغرات يعتمد حاليا على مدى استعداد الجهات المتبرعة وقدرة وكالات الأمم المتحدة.

٤٤ – وأدى تطبيق عملية النداءات الموحدة الى وضع منهج منسق، داخل منظومة الأمم المتحدة، لبرمجة عمليات الطوارئ وتوفير التمويل اللازم لها. كما أنها أتاحت للجهات المتبرعة الحصول على نظرة عالمية شاملة عن احتياجات الاغاثة مما يمكنها من ترتيب الأولويات فيما بين قطاعات المساعدات ومختلف الوكالات. وساعدت هذه العملية كذلك المجتمع الدولى على الاهتمام باحتياجات فترة الانتقال، بعد انتهاء عمليـة الطوارئ، مـن الاغاثـة الى إعادة التعمير والتنمية طويلة الأجل. وتتولى ادارة الشؤون الانسانيـة الآن وضع الصيغة النهائيـة لعمليـة تقييم للأداء المالى والعملى لفعالية هذه العملية فى تعبئة الأموال. ويتوقع أن تحدد هذه العملية الطريقة التى يمكن بها تحسين وتعزيز عملية النداءات الموحدة والخطوط التوجيهية الحالية الخاصة باعداد هذه النداءات.

٤٥ – وقد تباينت درجة النجاح الذى حققته ادارة الشؤون الانسانية فى الاضطلاع بدورها فى ضمان التنفيذ المتسق لنشاطات الاغاثة على المستوى الميدانى من خلال تعيين منسقى الشؤون الانسانية. ومن المتعذر، فى كثير من الأحيان، الفصل بين المسؤوليات التنفيذية ومهام التنسيق الخالصة، وفى بعض الأحيان يكون للوكالات التنفيذية ميزة فى توفير القيادة فى مجال التنسيق والتنفيذ فى اطار عمليات الاغاثة.

٤٦ – فعلى سبيل المثال فان دور ادارة الشؤون الانسانية كمنسق عام للأمم المتحدة فى "الأصول الخاصة بالدفاع العسكرى والمدنى من خلال وحدة الدفاع العسكرى والمدنى يعتبر دورا مهما، حيث يشمل تنسيق جميع طلبات وكالات الاغاثة فى الأمم المتحدة الى الجهات المتبرعة للحصول على هذه الأصول لاستخدامها فى عمليات الاستجابة الغوثية. وقد وضعت هذه العملية مجموعة معيارية من "نماذج الخدمات" ذات مصطلحات واستمارات موحدة لتيسير الحصول على هذه الأصول. ويختلف البرنامج مع وحدة الدفاع العسكرى والمدنى فيما يتعلق بمعظم معاملات البرنامج مع الجهات العسكرية المتبرعة.

٤٧ – وثمة مثال آخر يتعلق بدور ادارة الشؤون الانسانية فى تعبئة الموارد. اذ ينبغى أن يتمثل الدور المناسب لهذه الادارة فى هذا المجال فى تقديم الدعم وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالاحتياجات الشاملة فى اطار عملية التخطيط وترتيب الأولويات التى تتولى ادارة الشؤون الانسانية تنسيقها، اذ أن التعبئة نيابة عن الوكالات أدت الى الخلط والارتباك.

٤٨ – وهناك حاجة أيضا الى صيغة لترتيب الأولويات فى عملية النداءات الموحدة وذلك لتركيز الاستجابة للطوارئ على الاحتياجات الرئيسية. وتتسم هذه العملية بالطول فى بعض الأحيان، وأدت، فى بعض الحالات، بالنظر الى طول الفترة اللازمة لتعبئة المعونة الغذائية، الى أن يصدر البرنامج)ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(نداءات مسبقة لضمان وصول المعونة الغذائية فى الوقت المناسب. وقد انتهى هذا الوضع، فى بعض الأحيان، الى حدوث تباين بين المعلومات الواردة فى النداءات المسبقة التى يوجهها البرنامج، وتلك الواردة فى النداءات الموحدة التى تصدرها الادارة. ولذا فان من الضرورى مراجعة هذه العملية لمراعاة هذه المشكلات.

التعاون مع الشركاء وتطوير مذكرات التفاهم

)القضية رقم ٤(

٤٩ – ادراكا من برنامج الأغذية العالمى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للدور الرئيسى الذى تضطلع به المعونة الغذائية فى المحافظة على أرواح اللاجئين، وانها تشكل، عادة، ثلثى مجموع مدخلات الاغاثة، أقامت المنظمتان علاقات وثيقة وتكاملية، على مر السنين، فيما يتعلق بعمليات تغذية اللاجئين والعائدين. ويتمثل اطار هذه العلاقة فى مذكرة التفاهم بشأن ترتيبات العمل المشترك بخصوص عمليات تغذية اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا، وينظر، على نطاق واسع، الى هذه المذكرة على أنها نموذج لنجاح التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة. كما تتم عمليات التنسيق أثناء حالات الطوارئ من خلال بعثات التقدير المشتركة للاحتياجات من المعونة الغذائية، مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات واجتماعات فرق المهمات على مستوى المقر الرئيسى، والاستعراضات والمشاورات على المستوى الميدانى.

٥٠ – وتحدد مذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقسيم جميع مسؤوليات البرمجة والتشغيل. فيتولى البرنامج مسؤولية تدبير الموارد وتسليم السلع الغذائية)بما فى ذلك الأغذية المخلوطة المدعمة(وتكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة وحتى نقطة تسليمها الى شركاء التوزيع [٢] الذين تعينهم المفوضية. وتتولى المفوضية المسؤولية عن)أ(توفير السلع الغذائية التكميلية)ب(التوزيع النهائى لجميع السلع الغذائية على المنتفعين ورصد عملية التوزيع)ج(الرصد التغذوى)د(ادارة الأغذية)النقل والتخزين(فيما يتجاوز نقطة التسليم،)ه(تكاليف جميع الأغذية وما يتصل بها من نقل ولوجستيات بالنسبة للاعداد التى تقل عن ٠٠٠ ٥. ويتقاسم الطرفان مسؤولية تقدير الاحتياجات بما فى ذلك تحديد أعداد اللاجئين الذين يحتاجون الى مساعدة.

٥١ – وثمة مصدر باق لسوء الفهم الذى يحدث فى بعض الأحيان يتمثل فى تقاسم المسؤولية فيما يتعلق بتسليم الأغذية، حيث يتولى البرنامج ايصال الأغذية حتى نقطة التسليم المتفق عليها، وترتب المفوضية لتوزيعها النهائى على المنتفعين من خلال شركائها وخاصة المنظمات غير الحكومية. وقد أثيرت المشكلات الكامنة الناجمة عن تقاسم هذه المهمة الرئيسية فيما بين الوكالتين مؤخرا خلال عملية التقييم التى أجرتها الجهات المتبرعة لمساعدات الطوارئ التى قدمت فى رواندا. فقد أدى تقاسم المسؤوليات هذا الى ظهور صعوبات فى تبادل المعلومات، والمسؤولية، واعداد التقارير، وادارة تدفقات الأغذية، مع حدوث ثغرات، من آن لآخر، تظل دون سد أو تقترب من ذلك. وعلاوة على ذلك، فان هذا الترتيب يعنى أن تكاليف التسليم والتوزيع يجرى تقسيمها فيما بين الوكالتين والمنظمات غير الحكومية.

)١(يتم التوزيع، فى بعض الحالات، تحت اشراف البرنامج.

٥٢ – ويتعاون البرنامج والمفوضية، على المستوى الميدانى، فى تنفيذ بعض برامج التغذية التكميلية فى اطار عمليات الطوارئ، وفى الادارة المشتركة لعملية شريان الحياة فى السودان. غير أن معظم المبادرات المشتركة تتخذ على أساس كل حالة على حدة. ولذا تجرى الآن مفاوضات من أجل وضع مسودة مذكرة تفاهم جديدة بغية وضع أسس لتقاسم المسؤوليات، والاستفادة من جوانب القوة فى كلا المنظمتين. ويقدم البرنامج والمفوضية الجزء الأكبر من مساعداتهما للفئات الضعيفة، ولذا فان دور كل منها مكمل للآخر أو ينبغى أن يكون كذلك. وتشير المناقشات الدائرة حتى الآن الى أن المفوضية تسعى الى تحديد دورها فى حالات الطوارئ، وما أن ينتهى ذلك، يمكن الخروج بمقترحات ملموسة بشأن التعاون بين المنظمتين.

٥٣ – أما التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة فهو قائم منذ فترة طويلة ومنصوص عليه فى النصوص الأساسية الخاصة بالبرنامج. ويشترك المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة مع المديرة التنفيذية فى الموافقة على جميع حالات الطوارئ التى تتجاوز فيها تكاليف الأغذية ثلاثة ملايين دولار. كما أن النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر فى تلك المنظمة يضطلع بدور، لا يقدر بثمن، خلال حالات الطوارئ، فى توفير البيانات عن حالات الجفاف الوشيكة. ويوفد البرنامج بعثات تقدير مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة الى البلدان التى تضررت فيها امدادات الأغذية نتيجة للكوارث الطبيعية وخاصة الجفاف. وقد استخدمت عمليات التقدير هذه فى تحديد حجم حالات الطوارئ، وكانت ضروية لنجاح الاستجابة لبعض العمليات مثل حالة الجفاف التى أصابت الجنوب الأفريقى فى ١٩٩٢. ويتزايد الاستعانة بالوحدات القطرية لمشروع تحليل الفئات الحساسة ورسم خرائط لمواقعها لدى برنامج الأغذية العالمى لمساعدة بعثات التقدير المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج من خلال جمع البيانات وتحليلها قبل وصول البعثات. وفى نفس الوقت تساعد منظمة الأغذية والزراعة فى اعداد مجموعة البيانات فى اطار مشروع تحليل الفئات الحساسة ورسم خرائط لمواقعها ونشاطات الأمن الغذائى.

٥٤ – ومن ناحية أخرى، فان التعاون بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية تعاون واسع النطاق فى مجال عمليات الاغاثة من الطوارئ حيث تساعد هذه المنظمات، فى كثير من الأحيان كشركاء تنفيذ، فى توزيع سلع الاغاثة المقدمة من البرنامج ورصدها، كما تشارك على نحو متزايد فى التقدير المشترك للاحتياجات. وقد أجريت أول مشاورة بين البرنامج ومنظمات غير حكومية بشأن المسائل الرئيسية، وأبرمت أول مذكرة تفاهم مع شريك من المنظمات غير الحكومية)خدمات الاغاثة الكاثوليكية(بشأن تقسيم المسؤوليات فيما بينهما فى ١٩٩٥. ومن المقرر ابرام المزيد من مذكرات التفاهم فى ١٩٩٦. وفى حين أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية هو تعاون ممتاز، فان هناك مشكلات، تحدث من آن لآخر، بشأن فلسفة المعونة وخاصة التوقعات الكبيرة للمنظمات غير الحكومية ازاء قدرة البرنامج على تدبير الأغذية وتنوع مستوى الحصص الغذائية المقدمة.

٥٥ – ويتمثل أحد اختصاصات اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى تقديم المساعدة فى حالات الصراع من موقع الحياد التام المقبول دوليا. وهناك علاقة خاصة تربط البرنامج باللجنة الدولية للصليب الأحمر، والجمعيات المرتبطة بها فى البلدان، ويقترب البرنامج الآن من وضع الصيغة النهائية لعملية تبادل للرسائل لتعزيز التعاون فيما بينهما فى أوضاع الطوارئ فى مجالات تقدير الاحتياجات من أغذية الاغاثة وضمان تكامل البرامج، وتبادل المعلومات، واجراء المشاورات، ووضع شروط شراء السلع وتبادلها.

٥٦ – ونظرا للأسباب والنتائج المتشابكة لحالات الطوارئ المعقدة، لا يمكن تحقيق الفعالية الكاملة للاجراءات الانسانية دون أن تكون جزءا من استراتيجية شاملة للسلام والأمن وحقوق الانسان. وفى بعض الحالات، تلزم مساعدة العسكريين من أجل حماية قوافل الاغاثة الانسانية والعاملين فى مجال المعونة، وخلق الظروف اللازمة لتقديم المساعدات الانسانية. وشارك البرنامج، فى عمليات محاكاة مع القوات المسلحة للتخطيط للمساعدات الانسانية وتسليمها، وأقام روابط مع مشروع تنفذه

ادارة الشؤون الانسانية عن الانذار المبكر بالحالات الانسانية، ومركز عمليات ادارة عمليات حفظ السلام، ومخططى التحركات التابعين لحلف الأطلسى فى البوسنة لتبادل البيانات الخاصة بالقوافل والشحن. كما بدأ البرنامج عملية تفاوض بشأن وضع ترتيبات احتياطية للاستعانة الفورية باحتياطى عملية الأصول الخاصة بالدفاع العسكرى والمدنية من الموظفين والمعدات.

٥٧ – وتتمثل نتيجة من أخطر نتائج زيادة حالات الطوارئ المتصلة بالصراعات فى انتشار الألغام الأرضية التى مازالت تعرقل عمليات الاغاثة والاحياء التى يضطلع بها البرنامج حتى بعد انتهاء الصراع بفترة طويلة فى كثير من الأحيان. وقد اشترك البرنامج، من وقت لآخر، بحكم الدور العملى الذى يضطلع به فى تسليم الأغذية والوجود فى الميدان، فى نشاطات لازالة الألغام والتوعية، على أساس كل حالة على حدة، بما فى ذلك توفير المعدات والدعم اللوجستى والمعونة الغذائية بدلا من الأجور التى يحصل عليها مزيلو الألغام المحليون. وخلال عمليات ازالة الألغام، يتعاقد البرنامج من الباطن أو ينسق مع خبراء ازالة الألغام مثل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ووحدات القوات المسلحة القطرية، ويتعاقد مع أفرقة رفع الألغام. واضطلعت أيضا وكالات أخرى عديدة، ولا سيما ادارة الشؤون الانسانية، بنشاطات ازالة الألغام، وسوف يكون من المفيد ابرام اتفاقية بشأن المبادرات فى هذا المجال.

٥٨ – وأصبح موظفو الشؤون الانسانية الدوليون أنفسهم، بصورة متزايدة، هدفا للحرب فى حالات الطوارئ المعقدة الجارية حاليا. ونتجت معظم الاصابات والوفيات بين موظفى البرنامج أثناء العمل منذ ١٩٩٠ من حوادث متصلة بالأمن. ومازالت كيفية النهوض بعملية التخطيط والتدريب، ونشر المعلومات المتصلة بالشؤون الأمنية، تمثل مسألة خطيرة تحتاج الى دراسة فى منظومة الأمم المتحدة.

دور البرنامج فى تلبية احتياجات النازحين داخليا

٥٩ – يتولى البرنامج، أثناء حالات الطوارئ التى تحدث فى بلد المنشأ، مسؤولية تقديم المساعدات الغذائية للنازحين داخليا من خلال الحكومة أو المنظمات غير الحكومية. ويمكن أن تتخذ هذه المساعدات شكل توزيع أغذية الاغاثة مجانا، وبرامج الاحياء والانتعاش أو التنمية. وعلاوة على ذلك، يقدم البرنامج الأغذية، فى اطار برامج الاعادة الى الوطن، للاجئين العائدين وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتضطلع المفوضية والبرنامج بأدوار واضحة فيما يتعلق بتقديم المساعدات للاجئين فى حالات بلدان الملجأ. وعززت المفوضية دورها فى مساعدة النازحين داخليا الذين قد يتحولوا الى لاجئين. وبوسع البرنامج أن يغطى الاحتياجات الغذائية حيثما يجرى تقديرها، سواء الخاصة بالنازحين داخليا أو اللاجئين أو العائدين الى الوطن. واشركت اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فى برامج للاحياء لمصلحة النازحين داخليا فى مجالات البذور والأدوات والمياه والصحة وبرامج التغذية الخاصة على أساس كل حالة على حدة.

٦٠ – وكثيرا ما تكون ضمانات حصول النازحين داخليا على المساعدات المادية والحماية أقل مما هى بالنسبة للاجئين وذلك للأسباب التالية:

(أ) لا توجد فى الوقت الحاضر مسؤولية مؤسسية واضحة بشأن ضمان الحماية الدولية والاحتياجات المادية للنازحين داخليا. وتعد الاستجابة للنازحين داخليا، كما هو الحال بالنسبة لأوضاع اللاجئين، استجابة معقدة. ولذا ينبغى معالجة الجوانب

المتعلقة بتلافى الصراعات وحلها والحماية ومساعدات الاغاثة والمساعدات المادية، وتيسير الوصول الى حلول مستدامة من خلال عمليات الاحياء واعادة التوطين. ويجرى فى الوقت الحاضر معالجة المساعدات الخاصة بالنازحين داخليا على أساس كل حالة على حدة.

(ب) تحد السيادة القومية من الجهود التى تبذل لحماية السلامة المادية الخاصة بالنازحين داخليا وحقوقهم الانسانية فضلا عن السماح بتسليم المساعدات لهم. ويظل النازحون تحت سيطرة السلطات القطرية، وكثيرا ما تنكر حكوماتهم ما يتعرضون له من معاناة أو لا تعترف بذلك.

(ج) اذا لم يعبر النازحون داخليا الحدود الدولية، فانهم يظلون على الأرجح معرضين لنفس الأسباب التى أدت الى نزوحهم وذلك عادة الصراعات الأهلية، ومن ثم فان أوضاعهم تتسم بقدر من عدم الاستقرار وعدم الأمان يفوق ما يتعرض له اللاجئون الذين حصلوا على حق اللجوء.

(د) قد يتعين، فى نهاية الأمر، اعادة النظر فى موقف المجتمع الدولى من السيادة وحقوق التدخلات الانسانية من أجل ضمان الوصول الى النازحين داخليابصورة مرضية.

٦١ – يستند المنهج الحالى للاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بالنازحين الداخليين الى المسائل التى يتعين القيام بها أكثر منه الى تفسير رسمى للاختصاصات. ويتسم اطار التدخل بالمرونة، وقد أعد فى ضوء الظروف المختلفة. ويرتب البرنامج، بصورة مرضية، للتوزيع النهائى للمعونة الغذائية على النازحين داخليا ورصدها من خلال ترتيبات مع شركاء التنفيذ من المنظمات غير الحكومية. وفى بعض الحالات، قد تمثل الأغذية أبرز الاحتياجات)برنامج الأغذية العالمى(، الا أن المأوى والحماية)مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(قد يكونا أكثر أهمية.

٦٢ – وفى حين أن النظام الحالى يؤدى عمله، فان من الممكن تحسينه من خلال تعيين وكالة تنفيذ قائدة لكل وضع من الأوضاع من أجل:

(أ) تنظيم عمليات تقدير الاحتياجات، مثل توفير الحماية والثقافة الغذائية والنظافة العامة والمياه والرعاية الصحية والبذور والأدوات والارشاد الزراعى وغير ذلك نيابة عن مجتمع الاغاثة،

(ب) تنسيق جميع جوانب الدعم الفنى والخدمات المقدمة للنازحين داخليا.

(ج) التفاوض مع الحكومة والسلطات المحلية.

٦٣ – وينبغى أن يكون للوكالة القائدة:

(أ) دور يمكن التنبؤ به ويعتمد عليه فى حالات الطوارئ والاستجابة لها.

(ب) الوجود الميدانى التنفيذى اللازم.

(ج) القدرة على العمل دون طلب من الحكومة وفى مناطق قد لا يكون فيها اعتراف بالحكومة.

(د) قدرة احتياطية على الاستجابة السريعة للطوارئ.

(ه) قدرة على العمل فى برامج الاحياء.

٦٤ – ونظرا لاختصاصات اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى المساعدة فى حالات الصراع، فان لها دورا مهما ينبغى أن تضطلع به فى حماية النازحين داخليا الا أن دستور هذه اللجنة لا يسمح ببرامج المساعدات طويلة الأجل.

٦٥ – ويمكن لمنسق الاغاثة فى حالات الطوارئ أن يضع:)أ(بارومترات بشأن الترتيبات التعاونية وتقسيم العمل فيما بين وكالات الأمم المتحدة لتلبية احتياجات النازحين داخليا،)ب(اجراءات لتحديد الوكالة المنفذة القائدة.

التعاون فيما بين الوكالات

٦٦ – على الرغم من أن انشاء ادارة الشؤون الانسانية قد ساعد على التنسيق المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بجهود الاغاثة، فان الحاجة مازالت قائمة لمحفل للتنسيق فيما بين الوكالات يشمل المسائل السياسية والعسكرية لحالات التأهب لمواجهة الطوارئ والتخطيط والاستجابة لها. ويمكن توسيع نطاق ترتيبات التنسيق التى أقامتها مؤخرا ادارة الشوؤن الانسانية مع ادارة عمليات حفظ السلام، وشعبة الشؤون السياسية لتغطية المشاورات العادية مع وكالات التنفيذ، ومستشار الأمن فى الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

سادسا– التقييم والتدريب – سنتعرض لهذا فى الجزء الثانى

ملاحظات ختامية

٦٧ – يمكن القول بصورة عامة أنه قد أحرز تقدم ملحوظ فى الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ خلال السنوات التى أعقبت حالة الجفاف التى أصابت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فى ١٩٨٤/١٩٨٥ والتى كانت تمثل علامة بارزة ودرسا للحكومات والوكالات والمنظمات غير الحكومية والجهات المتبرعة على حد سواء. ومنذ ذلك الوقت، اتخذ المجتمع الدولى خطوات جبارة نحو الاستجابة لحالات الطوارئ وذلك من خلال دعم وكالات التنفيذ والمنظمات غير الحكومية إعمالا للتوصيات التى خرجت من تلك التجربة، ومن خلال ترتيبات الميزانيات الداخلية والتخطيط المسبق، وبالاهتمام بنظم الانذار المبكر وتدابير التأهب والاستعداد، واستكشاف امكانيات استخدام الأصول العسكرية المتاحة فى تدخلات الاغاثة.

٦٨ – وعلى الرغم من أن ظهور ترتيبات التنسيق كان أكثر بطئا، فان انشاء ادارة الشؤون الانسانيةن لاصلاح مكتب منسق الأمم المتحدة للاغاثة من الطوارئ كان خطوة كبيرة فى الاتجاه الصحيح. فالتعقيد الذى أصبحت تتسم به أوضاع الطوارئ فى السنوات القليلة الماضية ولا سيما الجوانب المتعلقة بالنواحى الأمنية والسياسية، جعل من المتعذر معرفة المدى الذى وصلت اليه الترتيبات الجديدة فى حل المشكلات القديمة المتعلقة بالاستجابة المنسقة بصورة حقيقية. ولا شك فى أن الترتيبات القادمة ستكون مختلفة بل وقد تتطلب حلولا مختلفة. غير أنه يمكن القول بصفة اجمالية أن "المنظومة" لم تفشل فى الأزمات الكبرى التى وقعت مؤخرا، وأن عملية التقييم)التى أجرتها الجهات المتبرعة(خير دليل على وجود آلية للاستجابة للطوارئ قادرة على احتواء التأثيرات المدمرة المحتملة للكوارث، سواء أكانت من صنع الانسان أو طبيعية. وقد كيف

برنامج الأغذية العالمى أوضاعه، فى هذا السياق، مع الحقائق الجديدة)التى ورد ذكرها فى هذه الوثيقة(، الا أنه يعترف بأنه مازال يتعين اجراء تحسينات أخرى من أجل حماية العالم من مخاطر الجوع وسوء التغذية والموت جوعا نتيجة لهذه الكوارث.

الملحق الأول

القرار ٥٦/١٩٩٥ تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التى

تقدمها الأمم المتحدة فى حالات الطوارئ

إن المجلس الاقتصادى والاجتماعى،

إذ يعيد تأكيد المبادئ الارشادية لتقديم المساعدة الانسانية على النحو المبين فى مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ المؤرخ فى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ يشير الى قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة، وخاصة القرارات ١٦٨/٤٧ المؤرخ فى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و٥٧/٤٨ المؤرخ فى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و١٣٩/٤٩ ألف المؤرخ فى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والاستنتاجات ذات الصلة المتفق عليها فى الجزء التنسيقى من دورته الموضوعية لعام١٩٩٣ [٣].

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام [٤]،

وإذ يلاحظ الاختلافات والقيود فى قدرة الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق فى منظومة الأمم المتحدة على التصدى بفاعلية وعلى نحو شامل ومنسق للحاجة الى التأهب والاستجابة الانسانية، فضلا عن الوقاية والاصلاح والانعاش والتنمية، وفقا لولايتها،

وإذ يدرك ضرورة استعراض وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانسانية،

١ - **يرجو** من الأمين العام أن يقدم، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات ذات الصلة فى منظومة الأمم المتحدة وفى موعد يحدده المجلس فى دورته لعام ١٩٩٦، تقريرا شاملا وتحليليا، بما فى ذلك الخيارات والمقترحات والتوصيات لاستعراض وتقوية جميع جوانب قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانسانية،

٢ - **يقرر**، تيسيرا للعملية آنفة الذكر:

(أ) تشجيع الحكومات على ضمان الاتساق فى التوجيه المقدم الى مجالس ادارة الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق ذات الصلة فى منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحسين تنسيق وفعالية المساعدة الانسانية فى منظومة الأمم المتحدة،

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة وا ربعون، الملحق رقم ٣ (A/٤٨/R.١٧) الفصل الثالث، الفرع ألف.
(٤) A/٤٩/٢٠٣-E/١٩٩٥/٧٩ dna dA.١.

(ب) حث مجالس ادارة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على أن تستعرض، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ الى ١٩٩٧، القضايا المتعلقة بدور منظماتها ومسؤولياتها التشغيلية وقدراتها التنفيذية والمالية للاستجابة، فى اطار ولاياتها، استجابة تتم فى سياق برامج المساعدة الانسانية الواسعة والشاملة، واضعة فى اعتبارها الفرع السابع من مرفق قرار الجمعية ١٨٢/٤٦ والقائمة الارشادية بالقضايا الواردة فى مرفق هذا القرار،

(ج) رجاء الأمين العام، والوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق ذات الصلة فى منظومة الأمم المتحدة تضمين تقاريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ فرعا عن التقدم المحرز فى استعراض هذه القضايا،

٣ - **يطلب الى** ادارة الشؤون الانسانية للأمانة العامة، فى هذا السياق، عقد اجتماعات منتظمة وغير رسمية واعلامية مفتوحة مع الدول الأعضاء وغيرها من الدول، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بشأن استعراض القضايا الآنفة الذكر، بغية ضمان التصدى لها على نحو متسق وعرضها على النحو المناسب فى تقرير الأمين العام.

الجلسة العامة السابعة والخمسون

٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٩٥

المرفق

قائمة ارشادية بالقضايا التى ستنظر فيها مجالس ادارة

الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق المختصة

فى منظومة الأمم المتحدة

تدابير محددة لتعزيز القدرة المحلية وآليات المعالجة.

دور كل منظمة محددة ومسؤولياتها التشغيلية فى الحالات الانسانية، بشأن الوقاية اوالتأهب والاستجابة الانسانية والاصلاح والانعاش والتنمية، حسب الاقتضاء.

أثر توزيع الموارد على العلاقة بين احتياجات انقاذ الحياة والوقاية والتأهب والانعاش.

وضع مذكرات تفاهم تنفيذية بين مختلف المنظمات لضمان الروابط والاتساق بين الأنشطة التشغيلية للجهات الفاعلة ذات الصلة.

قدرة كل منظمة التشغيلية والمالية على العمل على نحو حسن التوقيت وفعال بالقياس الى دورها وولايتها.

ما يترتب على المشاركة مشاركة كاملة فى البرمجة المنسقة لادارة الشؤون الانسانية وفى النداءات الموحدة ذات الصلة من آثار عملية بالنسبة لكل وكالة.

وضع استراتيجيات للتطوير الشامل للموظفين، بما فى ذلك وحدات التدريب فيما بين الوكالات.

تقديم تقارير)تشغيلية ومالية على السواء(وتقييم البرامج المضطلع بها.

الاجراءات الادارية وغيرها من الاجراءات التى تتيح المرونة وتيسر الاستجابة السريعة.

مستويات تخويل السلطة للمستوى الميدانى.

التغيرات والاختلالات التى حددها فريق المهمات التابع

للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

١ – تنسيق النشاطات الانسانية

٢ – عمليات الرصد والنشاطات المتصلة بحقوق الانسان

٣ – تعبئة الموارد)المسائل المالية(

٤ – تنمية الموارد البشرية، وتدريب الموظفين وتوفير الأمن لهم.

٥ – التقييم والمسآءلة

٦ – الاستمرارية من الاغاثة الى التنمية والقابلية للاستدامة

٧ – النازحون.

الملحق الثانى

القضايا ١ و٢، و٤ و٦ الواردة فى القرار ٥٦/١٩٩٥ الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى موجز النقاط والمقترحات الرئيسية	
جوانب القوة فى برنامج ا غذية العالمى	
أ(ا غذية تنقذ ا رواح وتقدم مباشرة لضحايا الكوارث،	
ب(الاختصاصات المزدوجة فى مجال التنمية والاغاثة،	
ج(سرعة الاستجابة لحالات الطوارئ من خلال الترتيبات الاحتياطية والموارد السابق وضعها فى أماكن متقدمة وفرق الاستجابة السريعة،	
د(الموارد الانمائية تفيد كمخزونات سابقة الوضع فى أماكن متقدمة تستخدم فى الاستجابة السريعة،	
ه(قدرة عالية التخصص وتحقق مردودية تكاليفها فى مجال النقل واللوجستيات،	
و(اختصاصات واسعة لتوفير المعونة فى أوضاع الصراعات الداخلية،	
ز(تنسيق المعونة الغذائية واللوجستيات على الصعيد العالمى،	
ح(خبرات متخصصة فى شراء ا غذية،	
مجالات العمل المحتملة خارج الاطار الحالى لبرنامج ا غذية العالمى	
خدمة احتياجات نقل البنود غير الغذائية الخاصة بالوكالات ا خرى.	النقل واللوجستيات
توسيع نطاق الدور الذى يضطلع به فى اقامة البنية ا ساسية الخاصة بالنقل واللوجستيات أو اصلاحها داخل البلدان.	
توفير جميع المعدات الخاصة باعداد ا غذية بما فى ذلك الوقود	المدخلات غير الغذائية
التخطيط للطوارئ كمدخل لاختيار مواقع المخيمات	
التحكم فى كامل تدفقات ا غذية وحتى مستوى التوزيع	
	الإجراءات التى تتخذها الوكالات ا خرى
تحديد البذور وا دوات وغير ذلك من المدخلات الزراعية ووضع مواصفاتها الفنية.	منظمة ا غذية والزراعة
المشاركة فى عملية التخطيط لمرحلة الإحياء	
تقديم المساعدات لاصلاح البنية ا ساسية خلال حالات الطوارئ	برنامج ا مم المتحدة الانمائى والبنك الدولى
المشاركة الوثيقة فى الاحياء بعد انتهاء حالات الطوارئ	
استعراض المسؤولية عن توزيع ا غذية	مفوضية ا مم المتحدة لشؤون اللاجئين
دراسة مجالات للتعاون مع برنامج ا غذية العالمى فى مجال النقل واللوجستيات	
توضيح دورها فى تعبئة الموارد	إدارة الشؤون الانسانية
مراجعة أدوار التنسيق الميدانى والوكالة القائدة	
ممارسة ا ولويات والاسراع بعملية اصدار النداءات الموحدة	
انشاء قناة للاتصالات المقيدة فى اطار شبكة الاغاثة ReliefWeb	
انشاء مرافق للمؤتمرات عن بعد للحد من عدد الاجتماعات	
استعراض مستويات التنسيق	

بدء اجراءات بشأن مسألة النازحين داخليا	
استعراض المسائل المتعلقة بتقدير الاحتياجات غير الغذائية	
	مسائل أخرى
تعمل جميع الوكالات على:	الاتصالات
أخذ مواقع فى شبكة انترنت للمشاركة فى الاغاثة ReliefWeb	
توحيد وسائل الاتصالات البعيدة	
وضع بروتوكول للاتصالات البعيدة	
الارادة السياسية للاستجابة للانذارات المبكرة	الدعم من الجهات المتبرعة
من أجل التأهب والتخفيف من الكوارث	
من أجل ادخال التحسينات على الوكالات فى التدخلات أثناء حالات الطوارئ فى مجالات مشاركة المجتمع المحلى وتحديد ا هداف والترتيبات الاحتياطية	
من أجل المشروعات الرامية الى التخفيف من التأثيرات على السكان المضيفين	
الاتفاق على مبدأ الوكالة القائدة لتلبية احتياجات النازحين داخليا	عام
وضع اتفاقيات للتعاون فيما بين الوكالات	
تعزيز الاجراءات ا خرى الرامية الى السيطرة على ا لغام ا رضية أو حظرها وسلامة موظفى ا مم المتحدة وا شخاص ذات الصلة بهم	
وضع عملية استشارية فيما بين وكالات الاغاثة ومجلس ا من.	